

**ملخص الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ الآيني**

**موجز المجالات الموضوعية: التخفيف من حدة النزاع**

التعريف:

**التخفيف من حدة النزاع هو نهج يطبق على عدد من الإستراتيجيات والنشاطات التي تنفذ في حالة الأزمات، سواء كانت حالة طوارئ ملحة أو أزمة ممتدة للتصدي لأسباب النزاع وتغيير الطريقة التي تتصرف وتفكر فيها الأطراف المتورطة بالأزمة. وهي عملية يتم من خلالها مراجعة النشاطات الإنسانية ونشاطات التعافي والتنمية، لتحديد أثرها على سياق النزاع ومساهمته في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. يشير مصطلح التخفيف من حدة النزاعات إلى النشاطات والعمليات التي تعمل على ضمان إبداء الحساسية نحو النزاع بحيث لا يتم تأجيج التوترات ومفاقمة مصادر العنف (أي "عدم إلحاق الأذى")، والسعي للمساهمة بشكل فاعل في تفادي أسباب النزاع على المدى الطويل والمتوسط من خلال تغيير الجوانب الهيكلية، السلوكية والتوجهات المتعلقة بالنزاع. يمكن أن يستخدم نهج التخفيف من أثر النزاعات لمنع وقوعها أصلا، إضافة إلى التدخل في حالة النزاع وما بعدها.**

**التخفيف من النزاع كأحد المجالات الموضوعية**

يمكن أن يتقاطع تقديم التعليم في حالات الطوارئ وحالات الهشاشة مع ديناميكيات النزاع بطرق عديدة. وفيما يؤثر النزاع بشكل سلبي على التعليم، حيث أنه قد يتسبب في تدمير أو مهاجمة المدارس واللوازم والطلاب والمعلمين والعاملين في مجال التعليم؛ يمكن أن يسهم التعليم بدورة في تأجيج النزاع من خلال تعزيز بعض أشكال اللامساواة والظلم، أو من خلال تبني مناهج منحازة. ونظرا لذلك، يجب أن يتم التعامل مع الاستجابات الإنسانية من خلال إطار يبدي الحساسية للنزاعات، ويستفيد من قدرة التعليم في التأثير على النزاعات والهشاشة، والذي يعمل في ذات الوقت على الحد من الآثار السلبية والتركيز على الآثار الإيجابية للتعليم.

يجب أن تكون الجهات المعنية بالتعليم واعية لقدرة تأثير تدخلاتها التعليمية على النزاع بشكل سلبي ، خاصة أن الطرق التي يمكن فيها للتدخلات التعليمية أن تسبب الأذى ليست دائما واضحة أو معروفة. ولكن يجب على الجهات المعنية أن تدرك أيضا الدور الذي يلعبه التعليم في التخفيف من أسباب النزاع والهشاشة والعمل بحسب ذلك. يمكن أن يسهم تقديم التعليم في حالات الطوارئ والهشاشة في التخفيف من النزاعات من خلال التصدي لجوانبها الثلاثة الأساسية: الجانب الهيكلي والسلوكي والتوجهات. فعلى سبيل المثل يمكن للتعليم أن: يغير التناقضات الهيكلية (الجانب الهيكلي) بمجرد كونه رمزا واضحا يدل على التزام الدولة بخدمة مواطنيها واستمرار علاقتها بهم، تحسين العلاقات والتفاعلات (الجوانب السلوكية) من خلال الجمع بين الأشخاص المنتمين لمختلف الأصول في نفس غرفة الصف وتعليمهم كيفية العمل سويا بسلام، وتشجيع التغيير الهيكلي في التوجهات (جانب التوجهات المسلكية) من خلال تعليم الأطفال كيفية التجاوز عن الصور النمطية المنحازة وترسيخ قيم التعاون والتسامح واستيعاب الاختلافات الثقافية، وبالتالي الحد من خطر النزاع والمساعدة في بناء سلام دائم. ونظرا لهذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها التعليم، يجب العمل على ضمان مساهمته في التخفيف من النزاع بدلا من تأجيجه.

**التصدي للتخفيف من أثر النزاع في الحد الأدنى للمعايير من الشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ الآيني**

يدعم الحد الأدنى لمعايير الآيني للتخفيف من أثر النزاعات من خلال مساعدة الممارسين في مجال التعليم على تحليل وفهم سياق النزاع الذين يعملون فيه بشكل واضح. يتضمن كتيب الحد الأدنى لمعايير الآيني أمثلة على الطرق التي يمكن فيها العمل على تعزيز الحد من التخفيف من أثر النزاعات.

* **المعايير الأساسية**: تقوم هذه المعايير بدور نقطة التنسيق للتخفيف من أثر النزاعات ضمن الحد الأدنى من معايير الشبكة، وهي تحث على إشراك المجتمع في نشاطات التخفيف من أثر النزاع، ويجب أن يتم الاعتماد في تنفيذ هذه النشاطات على الطاقات المحلية والعمل على تعزيزها. لقد تم تعزيز معايير التحليل لتعكس الحاجة لإجراء تحليل مستمر للنزاع، يفصّل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية الحالية والمتغيرة، وذلك لتشكيل فهم معمق للنزاع تبنى عليه التدخلات التعليمية. وتشجع الإرشادات الممارسين في مجال التعليم على ضرورة إجراء ومراجعة وتحديث هذا التحليل بالتنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى وتجميع بيانات التقويم الموجودة.
* **امكانية الحصول على التعليم و البئية التعليمية.** تدعو هذه المعايير لإيجاد تعليم آمن ومنصف لكل المجموعات، كون التعليم بحد ذاته إجراء يهدف للحد من النزاع وبناء السلام. إضافة إلى ذلك تركز الإرشادات على الحاجة لضمان سلامة وأمن الطلاب والعاملين وعملية التعلم بحد ذاتها، وخلوها من جميع أشكال التهديد والهجوم.
* **التدريس والتعلم**. يسلط هذا المجال الضوء على الحاجة لمراجعة المنهاج والكتب المرجعية مع السلطات الوطنية وأفراد المجموعات الإثنية والفئات الأخرى للحد من الانحياز وتعزيز رسائل المواطنة وحل النزاعات وبناء السلام داخل المجتمع المحلي.
* **المعلمون وسائر العاملين في التعليم**. يركز هذا المجال على الحاجة لدعم المعلمين في تعزيز الإنصاف وعدم التمييز وحل النزاعات دون اللجوء للعنف داخل غرفة الصف. إضافة إلى ذلك، يجب أن يتم التحقق في حالات النزاع وبعدها من أفعال المعلمين السابقة - مثل المشاركة في القوات المقاتلة - والتأكد من أن المجتمع يتقبلهم لتجنب تأجيج التوترات الاجتماعية.
* **سياسة التعليم**. يركز هذا المجال على أهمية تطوير قوانين تعليم منصفة وأنظمة وسياسات واستجابات على أساس تحليل واضح للسياق المحلي، وضمان أن مثل هذه السياسات والنشاطات تحمي المؤسسات التعليمية والعاملين فيها والمعلمين، وأنها لا تعمل على تأجيج التوترات الاجتماعية أو تغذي النزاع القائم أو المتجدد.

إرشادات إضافية

**يعتبر موضوع التخفيف من أثر النزاع موضوعا ميدانيا جديدا مقارنة بالمواضيع الأخرى، ولذا لم يتم بعد تطوير الأسس العملية لجمع الأدلة وأدوات الممارسات الجيدة المتعلقة فيه. ستسهم الجهود التي يقوم بها عدد من أصحاب الشأن، بما في ذلك مجموعة العمل المعنية بالتعليم والهشاشة في الشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ، في تطوير هذه القاعدة من الدروس المستفادة. وفيما يلي بعض الأمثلة على الدروس المستفادة الرئيسية حول التخفيف من أثر النزاع من المشاورات الواردة في دليل الحد الأدنى من معايير الآيني، بما في ذلك:**

* **ضمان المشاركة المراعية لظروف للنزاع**. بالرغم من أن اتساع المشاركة أمر ضروري، إلا أن ديمومتها أمر في غاية الأهمية. ويمكن أن تتسبب في تأجيج النزاع إن تعارضت هذه المشاركة مع الخلفية والعادات والتقاليد المحلية. إضافة إلى ذلك، لا يجب أن تكون المشاركة محصورة في وجود أصوات مؤيدة، ولكنها يجب أن تتضمن أيضا الأصوات والآراء المعارضة، خاصة عندما يفيد النقد بوجود آثار سلبية أو غير مقصودة للبرامج.
* **التصدي للحواجز التي تتعلق بالمشاركة**. تتواجد العوامل التي تعيق أو تمنع المشاركة في كلا الأسر والمجتمعات المحلية؛ وفي بعض الحالات قد يكون غياب المشاركة المجتمعية إشارة إلى آثار النزاع أو وجود حالة طوارئ أخرى. ولذا يجب أن تشرك لجنة التعليم المجتمعية عددا من أفراد المجتمع بأكبر شكل ممكن، ولكن يجب أن ندرك أن العمل يتم في بيئة لا يمكن توقعها، ولا يمكن فيها ضمان سلامة الأفراد والمجموعات.
* **متابعة آثار البرامج التعليمية على السياق**: يجب أن تتم متابعة تطور سياق الأزمة والتفاعل مع التدخلات ضمن ذلك السياق بشكل مستمر لعكس احتياجات السكان المتغيرة للتعليم، وتقييم مدى تلبية البرامج لهذه الاحتياجات، وفهم كيفية استهداف البرامج للسياق، وقياس التبعات غير المقصودة للتدخل. تساعد عملية المتابعة هذه في ضمان بقاء التدخلات مرتبطة باحتياجات الفئة المستهدفة، ومستجيبة لوضعهم، كما تضمن أن تأخذ هذه التدخلات في عين الاعتبار إمكانيات التحسين والمساهمة في التخفيف من أثر النزاع و/ أو التقليل من المخاطر.
* **التصدي لديناميكيات النزاع في موقع مرافق التعليم**: يجب أن يكون موقع التعلم مناسبا من حيث الإنصاف في القدرة على الوصول والسلامة المادية والأمنية. يمكن أن يوفر التحليل التشاركي المعلومات الضرورية لإنشاء مرافق منصفة وآمنة متاحة لجميع أفراد المجتمع المحلي دون ترسيخ الانقسامات داخل المجتمع.
* **التصدي للقضايا المرتبطة بالتعليم:** يجب أن ترتبط جميع فرص التعليم بالمتعلمين والسياق، وتوفير الفرص للمتعلم ليسهم في توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوسع للدولة. إضافة لذلك، لا يجب أن تكون القدرة على الوصول إلى التعليم ما بعد الابتدائي وأنواع التعليم الأخرى محصورة في مجموعات محددة، حيث يمكن لمثل هذه التناقضات أن تخلق التوتر أو تساعد في استمراره، الأمر الذي قد يسهم في تأجيج النزاع.